

وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعية

تحت رعاية السيد الأستاذ / رفعت محمد حسن - وزير القوى العاملة والهجرة ، تم بتاريخ الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/٢٤ إبرام اتفاقية جماعية بديوان عام الوزارة - ٣ شارع يوسف عباس - مدينة نصر - القاهرة ، بين كل من :

أولاً - الشركة المصرية للجنس (مصنع السيدات) «ش. م. م» ،
ومركزها الرئيسي ٩٤ شارع التحرير - الدقى - الجيزة ، ويمثلها في هذه الاتفاقية
السيد الأستاذ / أوليفيه دى بيزيير - العضو المنتدب ، والسيد الأستاذ / ريمون فانوس -
رئيس قطاع الموارد البشرية بالشركة .

ثانياً - النقابة العامة للمناجم والمعاجز ، ومقرها ١٠ شارع محمد حلمي إبراهيم
المعروف - القاهرة ، ويمثلها في هذه الاتفاقية السيد الأستاذ / محمد سامي حسن عبد الحميد -
رئيس النقابة العامة .

تمهيد

في ضوء الاحترام المتبادل بين إدارة الشركة المصرية للجنس والعاملين بها والمصالح المشتركة
لكل منهما ، ورغبة الطرفين في إنهاء كافة المشاكل للوصول إلى تسوية ودية بشأنها ،
واستكمال مسيرة الإنتاج .

وتؤكدَا من الطرفين أن يكون الحوار البناء هو السبيل الوحيد لإقامة علاقة عمل
متوازنة بينهما مستقبلاً ، وعلى احترامهما لأحكام القانون والقنوات الشرعية
التي يتعين عليهما اتباعها قبل اتخاذ أي إجراءات قد تؤثر بالسلب على مصلحة أي منهما ،
فقد تم الاتفاق على ما يلى :

(المادة الأولى)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً لها .

(المادة الثانية)

يعتبر هذا الاتفاق ملزماً قانوناً لكافه الأطراف ولا يجوز مخالفته بنوده .

(المادة الثالثة)

لا يجوز الاتفاق على مخالفه نص قانوني .

(المادة الرابعة)

يزاد رصيد الإجازات السنوية للعماله الفنية بالتصنيع سبعة أيام كأعمال صعبة زيادة عن مدة الإجازة السنوية المستحقة وتضاف إلى رصيد إجازات العامل عن عام ٢٠١٢ بأثر رجعي من ٢٠١١/٣/١ طبقاً للقرار الوزاري رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧

(المادة الخامسة)

تلتزم الشركة بصرف المقابل النقدي لساعات العمل الإضافية للعاملين بمصنع السادات الذين تم تعيينهم في ٢٠١١/٣/١ ، وكذلك مقابل الإجازات الرسمية التي تم تشغيل العمال فيها اعتباراً من ٢٠١١/٣/١ على أن تصرف في مدة أقصاها ٢٠١٢/٦/١ ، وذلك طبقاً للأجر الوارد تعريفه بلائحة تنظيم العمل المعتمدة من الجهة الإدارية ، على أن تتم متابعة الصرف من مكتب عمل السادات .

(المادة السادسة)

تلتزم الشركة بتطبيق القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة نحو صرف الأرباح السنوية للعاملين .

(المادة السابعة)

تم الاتفاق على إقرار صرف بدل طبيعة عمل للعاملين بالتصنيع بواقع ١٥٠ جم شهرياً (مائة وخمسون جنيهاً) لكل عامل ويتم إدراجها ضمن عناصر الأجر اعتباراً من راتب مايو ٢٠١٢ مع صرف قيمة البدل النقدي المستحق عن الأشهر من يناير ٢٠١٢ إلى أبريل ٢٠١٢ دفعه واحدة في موعد أقصاه ٢٠١٢/٦/٥

(المادة الثامنة)

وافقت إدارة الشركة على صرف مبلغ ١٠٠ جنيه أخرى شهرياً (مائة جنيه) لكافحة العاملين الذين تم تعينهم العام السابق ويتم إدراجها ضمن عناصر الأجر اعتباراً من راتب مايو ٢٠١٢ ، مع صرف قيمة البدل النقدي المستحق عن الأشهر من يناير ٢٠١٢ إلى أبريل ٢٠١٢ دفعة واحدة في موعد أقصاه ٢٠١٢/٦/٥

(المادة التاسعة)

تلتزم الشركة بصرف علاوة سنوية في يناير من كل عام طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة شريطة ألا تقل هذه العلاوة عن العلاوات الدورية والاجتماعية التي تقررها الدولة من كل عام ، وفي حالة زيادة ما تقرره الدولة عما تم صرفه من علاوة الشركة تلتزم الشركة بصرف الفروق بين العلاوات ، ولا تصرف للعامل إلا بعد مرور عام على تعينه طبقاً للقانون .

(المادة العاشرة)

يتم زيادة الحافز الحالي لكل عامل على حدة بواقع (٪٥) اعتباراً من ٢٠١٢/١/١ علمًا بأن الشركة على استعداد لتغيير نظام الحافز ليصبح مرتبطًا بكثيارات الإنتاج وذلك في حالة الاتفاق على هذا النظام في وقت لاحق .

ويتم صرف مقدار الزيادة للحافز اعتباراً من مرتب شهر مايو ٢٠١٢ مع صرف قيمة المستحق في فرق الحافز عن الأشهر من يناير ٢٠١٢ - أبريل ٢٠١٢ في موعد أقصاه ٢٠١٢/٦/٧

(المادة الحادية عشرة)

يلتزم أطراف هذا الاتفاق باتباع الإجراءات والنصوص القانونية التي تحكم علاقة العمل بين الطرفين .

(المادة الثانية عشرة)

سيتم دراسة وضع نظام الحج والعمرة بالشركة .

(المادة الثالثة عشرة)

تم التنبيه على العمال بالانتظام في العمل من ساعته وتاريخه .

(المادة الرابعة عشرة)

سيتم متابعة هذا الاتفاق من مكتب عمل السادات للوقوف على تنفيذ ما جاء بينو
هذا الاتفاق .

(المادة الخامسة عشرة)

حرر هذا الاتفاق من خمس نسخ يتسلم كل طرف نسخة ، ونسخة للنقاية العامة
للعاملين بالمناجم والمحاجر وأخرى لوزارةقوى العاملة والهجرة لاتخاذ إجراءات القيد والنشر .

(المادة السادسة عشرة)

حرصاً من الشركة على مصلحة العمال سيتم صرف أجر وحافز شهر مايو ٢٠١٢
كاماً شريطة انتظام العمل بصنع السادات من تاريخه و ساعته .

(الطرف الثاني)

السيد الأستاذ/ محمد سامي حسن
رئيس النقابة العامة للمناجم والمحاجر

(الطرف الأول)

السيد الأستاذ/ أوليفيه دي بيزير
العضو المنتدب
للشركة المصرية للجبس

السيد الأستاذ/ ريمون فانوس
رئيس قطاع الموارد البشرية